اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام في بيانها الختامي :

المعارضة مطلوبة ومقبولة في إطار ثوابت الجمهورية والوحدة والعقيدة والشرعية الدستورية
نثمن جهود الحكومة في الإصلاحات الاقتصادية ومعالجة الاختلالات السعرية

المطالبة باستثمار أموال صناديق التقاعد في استثمارات تسهم في إيجاد فرص عمل وحل مشاكل الإسكان

التأكيد على ضرورة الإسراع في إصدار قانون تنظيم حمل وحيازة السلاح

دعوة كافة القوى الوطنية وعامة المواطنين إلى التصدي للأعمال الإرهابية التي تضر بمصلحة الوطن العليا واقتصاده

التأكيد على مواصلة الحوار بين "المؤتمر" وشركاء العمل السياسي بما يخدم المصالح الوطنية العليا

الالتزام بتعزيز النهج الديمقراطي والإصلاحات السياسية التي أطلقها فخامة الرئيس

□ صنعاء / سبأ:

اختتمت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام أمس بصنعاء أعمال دورتها الثانية التي عقدت على مدى يومين بقاعة 22 مايو للمؤتمرات الدولية برئاسة فخامة الأخ الرئيس/علي عبدالله صالح /رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر.

ووقفت اللجنة في اجتماعاها الذي تزامن مع الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس المؤتمر(اليوبيل الفضي) أمام عدد من التقارير المتصلة بأنشطة المؤتمر خلال الفترة مابين انعقاد دورتيه الأولى والثانية والأوضاع الاقتصادية التي تهم المواطنين وما اتخذته الحكومة من برامج وسياسيات لتحسين الأداء الاقتصادي .. وتحقيق الأهداف التنموية التي تضمنتها الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2006 – 2010م وكذا ترجمة المصفوفة التنفيذية للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية.

وقد صدر عن الدورة الثانية في ختام أعمالها بيان ختامي أوضح أنه في مناخات زاخرة بالآمال والتطلعات نحو آفاق المستقبل الواعد بالخير والعطاء والأمن والاستقرار،وفي فضاءات مفعمة بالديمقراطية والشفافية المستندة إلى الاستشعار العالي بالمسئولية الملازمة لهموم وقضايا الوطن والشعب المتصلة بمختلف مناحي الحياة الاقتصادية والمعيشية والسياسية والاجتماعية والخيرية التي أخذ المؤتمر الشعبي العام في ظل قيادته الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام علي نفسه العهد منذ اليوم الأول لتأسيسه وضعها في صدارة أولوياتهِ وتمثلها في جميع مراحل نضالاته..وتزامناً مع الاحتفاء بالذكرى الخامسة والعشرين العيد الفضي لتأسيس المؤتمر الشعبي العام، انعقدت الدورة الاعتيادية الثانية للجنة الدائمة خلال الفترة من 25 – 26 أغسطس 2007م في العاصمة صنعاء .

وأشار البيان إلى ان أعمال الدورة سادتها على مدار يومين نقاشات مسئولة لمجمل القضايا والمواضيع التي تضمنها جدول أعمال الدورة وأسفرت عن العديد من القرارات والتوصيات".

وثمّنت اللجنة الدائمة عاليا ما ورد في كلمة فخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام التي ألقاها في هذه الدورة واعتبرتها وثيقة هامة من وثائق الدورة وأكدت على الالتزام بترجمة ما ورد فيها من توجهات وتوجيهات في الواقع العملي.. معبرة عن ارتياحها البالغ لنتائج الانتخابات الرئاسية والمحلية 2006م والتي عكست مستوى الوعي الذي يتمتع به أبناء شعبنا اليمني والسلوك الحضاري الذي جسده في الممارسة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة في هذه الانتخابات.

وثمنت في هذا الصدد الجهود الوطنية الوفية لكل أبناء الشعب في نجاح هذه الانتخابات، كما عبرت عن عظيم تقديرها لكل جماهير شعبنا التي وقفت خلف مرشح المؤتمر الشعبي العام للانتخابات الرئاسية ومرشحي المؤتمر في المجالس المحلية لتعبر بذلك عن وفائها للمؤتمر وقائد مسيرة التنمية والديمقراطية فخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح عندما أصرت على إثنائه عن قراره بعدم ترشيح نفسه، وأكدت التفافها حوله لتحقيق ذلك الفوز الكبير حرصاً منها على مصلحة الوطن ومواصلة مسيرة البناء.. مؤكدة أن تلك الثقة ثقة لا يمكن أن تقابل إلا بالوفاء والعرفان والمزيد من العمل الهادف إلى تحقيق طموحات وتطلعات كل جماهير الشعب.

وأشادت اللجنة الدائمة في بيانها بالدعوة التي أطلقها فخامة الأخ الرئيس لتفعيل الحوار بين الأحزاب والتي عكست روح المسئولية الوطنية والحرص على مشاركة القوى السياسية في بلورة الرؤية المتصلة بالقضايا الوطنية، مباركة تلك الخطوات الجادة التي يتم القيام بها في هذا الصدد بين المؤتمر الشعبي العام الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة الممثلة في البرلمان

والتي تمخض عنها التوقيع على وثيقة قضايا وضوابط الحوار .. مؤكدة أن اللجنة الدائمة ستواصل الحوار بين المؤتمر الشعبي العام وشركاء العمل السياسي بما يخدم المصالح الوطنية العليا للوطن .

كما أكدت اللجنة الدائمة على أهمية الدور البناء للمعارضة باعتبارها الوجه الأخر للسلطة ودعت كل القوى السياسية إلى استشعار روح المسئولية الوطنية إزاء مختلف القضايا التي تخل بالثوابت الوطنية والقيم الاجتماعية والديمقراطية وتضر بالمصلحة الوطنية. ..معبرة عن رفضها المطلق وإدانتها الشديدة لكل الممارسات التي تحاول النيل من مقدرات الوطن وتزييف وعي المواطن بغية الوصول إلى مآرب شخصية أو حزبية.

وجددت اللجنة الدائمة للمؤتمر تأكيد التزام المؤتمر الشعبي العام بتعزيز النهج الديمقراطي والإصلاحات السياسية التي أطلقها فخامة الأخ الرئيس وسرعة العمل في اتخاذ الإجراءات المتعلقة بنظام الغرفتين للسلطة التشريعية وإصلاح القضاء.

وأكدت على أهمية استكمال تعديل قانون السلطة المحلية والذي سيتم على ضوءه إجراء انتخابات رؤساء المجالس المحلية بالمحافظات والمديريات وتوسيع صلاحياتها المالية والإدارية وعرضه على الجهات المعنية لإقراره .. مشيدة بجهود الأمانة العامة للمؤتمر الهادفة إلى تعميق علاقة المؤتمر مع الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، مؤكدة الحرص على تعزيز هذه العلاقة وبما يخدم المصلحة الوطنية.

وأوصت اللجنة الدائمة للمؤتمر بأهمية مواصلة الجهود الرامية إلى رعاية الحرية الصحفية وحرية الرأي والعمل على تنمية القدرات الصحفية والاهتمام بأوضاع الصحفيين وحمايتهم وتهيئة الأجواء المناسبة لممارسة نشاطهم الصحفي الحر المعبر عن هموم وتطلعات المواطنين، مهيبة بكل الأقلام الصحفية

الإشادة عاليا بدور القوات المسلحة والأمن وكل الشرفاء في التصدي لفتنة الإرهاب والتمرد التي أشعلها وقادها المتمرد الحوثي

إلى تحمل مسئولياتهم الوطنية في مواجهة كل الأختلالات والنزعات والتعصّبات الضيقة التي تستهدف وحدة الوطن ومقدراته وأمنه واستقراره.

وأكدت اللجنة الدائمة على ضرورة تعزيز علاقة المؤتمر مع المنظمات الإقليمية والدولية و مع الأحزاب والتنظيمات السياسية في البلدان الشقيقة والصديقة وتعزيز أوجه التعاون وبما يساعد على الاستفادة من الخبرات الفنية والعملية والعمل على تسخير تلك العلاقات لخدمة المصلحة الوطنية. .معبرة عن أسفها الشديد لتلك المواقف المتخاذلة وغير المسؤولة لبعض شركاء العمل السياسي إزاء بعض القضايا التي تفتعلها بعض الجهات أو الأفراد أو الجماعات بهدف محاولة المساس بالثوابت الوطنية أو السعي إلى خلق نوع من الفوضى والإرباك لإعاقة مسيرة البناء والتنمية وإلحاق الضرر بالوحدة والنسيج الاجتماعي لشعبنا، مؤكدة بأن المؤتمر الشعبي العام ومعه كل القوى الشريفة كان سيظل حريصاً على دحر كل تلك المؤامرات وفضحها والوقوف أمام كل من تسول له نفسه المساس والعبث بمقدرات وانجازات شعبنا اليمني العريق.

وأشادت اللجنة الدائمة بالجهود الكبيرة والدور العظيم الذي بذلته كل تكوينات المؤتمر في الانتخابات الرئاسية والمحلية 2006م ..مؤكدة على ضرورة الإعداد والتجهيز المبكر للانتخابات

النيابية القادمة بما يكفل التعاطي معها وفق رؤية تجسد تطلعات أبناء الشعب لتحقيق الأهداف المنشودة والاستفادة من التجارب السابقة .. مثمنة النتائج الايجابية لمؤتمر المانحين الذي انعقد في لندن في الفترة من 15- 16 نوفمبر 2006م ، ومؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية الذي انعقد في العاصمة صنعاء أواخر ابريل 2007م، مؤكدة على الحكومة مواصلة الجهود في سبيل تنفيذ مقررات مؤتمر لندن للمانحين والمتابعة المستمرة من اجل الترجمة العملية لتأهيل اقتصاد اليمن من اجل إدماجه في اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وثمنت اللجنة الدائمة للمؤتمر عالياً دور القوات المسلحة والأمن وكل الشرفاء من الوطن في التصدي لفتنة الإرهاب والتمرد التي أشعلها وقادها المتمرد الحوثي في بعض مديريات محافظة صعدة، مشددة على أهمية إغلاق هذا الملف واتخاذ الخطوات العملية لإنهاء آثار ذلك الفتنة ومعالجة الأضرار الناجمة عنها، مؤكدة على أهمية مواصلة الانتشار الأمني في أرجاء الوطن وفرض هيبة الدولة والتصدي بقوة وحزم لكل من تسول له نفسه المساس بالسيادة والوحدة الوطنية.

وعبرت عن أسفها الشديد لما جاء في البيان الصادر عن اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني حيال القضايا الوطنية الراهنة والتي حاولت فيها بعض قيادات الحزب الاشتراكي اليمني المأزومة المساس بالوحدة الوطنية.

وقال البيان :" لقد عبرت تلك القيادات عن موقفها العدمي والعدواني المؤسف والمتصادم مع ثوابت الشعب المتمثلة بالجمهورية والثورة والوحدة".

الرفض المطلق والإدانة الشديدة لكل الممارسات التي تحاول النيل من مقدرات الوطن وتزييف وعي المواطن بغية الوصول إلى مآرب شخصية أو حزبية

وأضاف :" إن تكرار تلك اللغة الفجة واللامسئولة عن مسائل حاولت تلك القيادات أن تصبغها صبغة شطرية.. يجعلها محل استنكار الوطنيين المخلصين بانتمائهم للحزب الاشتراكي اليمني الذي يحاول البعض فيه أن يقزم الحزب ويجعله شطرياً وهو في حقيقة الأمر من وجهة نظر المؤتمر الشعبي العام، حزباً وطنياً ولدى قواعده وكوادره القدرة الكاملة للدفاع عن وحدويته".

وتابع البيان قائلا :" إن الذين انبروا وصاغوا البيان الأخير للجنة المركزية للحزب الاشتراكي إنما يعبرون عن موقف مؤسف ومأزوم يحاول فيه البعض تجيير أفكارهم وروائهم المأزومة على حساب الوطن اليمني وجماهيره الوحدوية الوطنية العظيمة".

وأردف قائلا :" إن تلك الأفكار الشطرية الانعزالية التي يحاولون أن يروجوا لها ما هي إلا امتداد لشبكة المؤامرات الإقليمية والدولية التي تستهدف اليمن ووحدته واستقراره، وهم يدركون إدراكاً كاملاً بأن من يلعب بالنار سيحترق بها".

ضرورة الإعداد والتجهيز المبكر للانتخابات النيابية القادمة بما يكفل التعاطي معها وفق رؤية تجسد تطلعات أبناء الشعب

واستطردت اللجنة الدائمة للمؤتمر في بيانها قائلة :" وفي هذا المقام فإن اللجنة الدائمة تؤكد على أهمية مساعدة قواعد الحزب الاشتراكي وإنقاذه من أولئك الذين يحاولون تمرير أفكارهم المأزومة عبر مراكزهم القيادية في الحزب".

وقالت :" إن اللجنة الدائمة إذ تلفت النظر إلى تجمع الأحزاب في اللقاء المشترك حول ما يجري تحت مظلة هذا التجمع من خروج على الثوابت الوطنية المطلقة، فإن عليهم أن يدركوا أن المعارضة مطلوبة ومقبولة في إطار الثوابت والجمهورية والوحدة، والعقيدة، والشرعية الدستورية".

وأكدت أن المؤتمر لشعبي العام سيظل حريصا على تحمّله المسئولية التاريخية للدفاع عن الوحدة والسلام الاجتماعي مع القوى السياسية الوطنية الشريفة .. معتبرة أن تسميم الحياة السياسية عن طريق تزييف الوعي واستغلال حاجات الناس ومطالبهم التي يدرك المؤتمر الشعبي العام أهميتها ما هي إلا محاولة لغرس بذور الفتنة والتمزق وافتعال الأزمات.

وأشادت اللجنة الدائمة للمؤتمر بالجهود الكبيرة التي بذلها فخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام في معالجة أوضاع المتقاعدين وكل من أسهم في ذلك.. مؤكدة على أهمية اضطلاع أجهزة الدولة واللجان المكلفة بالإسراع في حل القضايا وما تبقى منها وفقاً للنظام والقانون.

وشددت اللجنة الدائمة على أهمية الإسراع في تنفيذ توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام بشأن التوسع في توليد الطاقة الكهربائية وتخصيص مليار دولار للكهرباء لما من شأنه القضاء على حالة عجز التيار الكهربائي في مختلف محافظات الجمهورية .. مباركة خطوات الحكومة بتخصيص نافذة واحدة للاستثمار .. مطالبة بتطوير آليات هذا الإجراء وتسهيل كافة الصعوبات التي تواجه المستثمر والعمل على ديمومة تقديم الفرص الاستثمارية والاهتمام بقطاع السياحة والثروة السمكية باعتبارها موارد اقتصادية متجددة.

وأكدت اللجنة الدائمة على أهمية تكثيف الجهود لتطوير المناطق الصناعية والتجارية وإقامة الصناعات التحويلية والاستخراجية كثيفة العمالة .. مثمنة جهود الحكومة في الإصلاحات الاقتصادية ومعالجة الاختلالات السعرية .. مؤكدة في ذات الإطار على ضرورة اضطلاع كل الجهات المعنية بتنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس.

وأوصت اللجنة الدائمة للمؤتمر بضرورة الإسراع في وضع آلية عملية لتنفيذ المشاريع المتعثرة ومنع التعاقد مع المقاولين و الشركات التي ثبت فشلها.. مطالبة بضرورة استثمار أموال صناديق التقاعد في استثمارات مضمونة وناجحة تسهم في إيجاد فرص عمل وحل مشاكل الإسكان وبما ينمي تلك الأموال ويساعد على الوفاء بالتزامات الصناديق تجاه المستفيدين.

وأكدت على ضرورة تفعيل أداء جهاز المواصفات والمقاييس وحماية المستهلك ومنع بيع السلع المغشوشة والمنتهية والمهربة. . مشددة على ضرورة مواصلة الجهود الخاصة بتقنين استخدام المياه والمحافظة عليها واستخدام طرق الري الحديثة، مع استكمال بناء السدود والحواجز حفاظاً على هذه الثروة الهامة.

كما أكدت اللجنة على أهمية المحافظة على البيئة ومنع التلوث البيئي واعتماد برامج التوعية حول البيئة في كل الوسائل الإعلامية والمدارس والجامعات والتجمعات والتكوينات الشبابية.

. وكذا أهمية استكمال البنية التحتية في المجال الصحي ورفع مستوى أداء الخدمات الصحية في كل المستشفيات والمراكز الصحية وتوفير الأجهزة الطبية اللازمة لها والتركيز على تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة برفع كفاءة الكادر الطبي والصحي في كل أنحاء الجمهورية مع الاهتمام بتشديد الرقابة على الأدوية والتأكد من سلامتها ومنع بيع المغشوشة منها والمهربة.

ودعت اللجنة الدائمة إلى تشديد الرقابة المستمرة على المستشفيات والعيادات الخاصة والتأكد من سلامة الرعاية الصحية فيها وفق القواعد الطبية والضوابط المعتمدة من وزارة الصحة، مع الإسراع في إصدار قانون التأمين الصحي والاجتماعي .. مؤكدة على أهمية تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب عبر برامج تنفيذية وبالأخص ما يتعلق بشئون الطفولة والصحة الإنجابية والسياسة السكانية.

وشددت اللجنة الدائمة على أهمية مواصلة الجهود الخاصة بالتنمية السياحية وتشجيع الاستثمار في هذا المجال وتوفير الأجواء المناسبة للنشاط السياحي مع الاهتمام بالمنتجعات السياحية الترفيهية والأثرية في كل محافظات الجمهورية، مشيدة بجهود الأجهزة الأمنية في منع المظاهر المسلحة، مهيبة بقيادات وقواعد المؤتمر الالتزام بالإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية في هذا الاتجاه.

وأكدت على ضرورة الإسراع في إصدار قانون تنظيم حمل وحيازة السلاح ومنع المظاهر المسلحة في كل أنحاء الجمهورية.

وفي مجال التعليم العام والفني والمهني والعالي.. أوصت اللجنة الدائمة بضرورة تطوير المناهج الدراسية والتربوية وفق أسس علمية مدروسة بما يجسد وحدة الفكر

←